جامعة محمد الأول
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
وجدة

مجموعة البحث في
الديمغرافيا التاريخية

كنانيش
Kananiche

مجلة متخصصة في الديمغرافيا التاريخية

الديمغرافيا في تاريخ المغرب

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 28
سلسلة مجلات متخصصة رقم 1
تصدر مؤقتا مرة في السنة
العدد الأول: صيف خريف 1999

مجلة كنانيش

العـــدد

- 1 -

الديمغرافيا في تاريخ المغرب

- تعتبـــر الأفكـــار الـــواردة فـــي المجلـــة عـــن آراء أصحابها.
- لاترد المقالات إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.
- ترسل المقالات على قرص مـرن، وفـي أقـل مـن 30 صفحة.

المملكة المغربية

جامعة محمد الأول وجدة

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

رقـم – 28 –

سلسلة: مجلات متخصصة – رقم – 1 –

عنوان المراسلة:

ترسل الأبحاث والدراسات إلى العنوان الآتي:

مجلة كنانيش – ص.ب. 457 وجدة 60000

الهاتـف: 04 06 50 (06)، 07 06 50 (06)

فاكس 96 05 50 (06)

العنوان الالكتروني: facoujda@lettres.univ-oujda.ac.ma

الفهرس

جبال بني يزناسن خلال القرن 19
المعطى الديمغرافي

نـــور الديـــن المـــودن
كليـــــة الآداب – وجدة –

Noureddine Mouaden

La situation démographique dans le Maroc oriental au XIX siècles.

Résumé :

Il s'agit d'une étude sur la situation démographique dans les montagnes de Beni Znasen au XIX siècle.

The 19th century demographic situation of eastern Morocco

Abstract :

This study is about the demographic situation in the Beni-Znassen mountains in the 19th century.

كنانيش: منشورات كلية الآداب – وجدة. 1999 ص. 169 – 177

جبال بني يزناسن خلال القرن 19 : المعطيات الديمغرافية

يتم الوقوف على عدد السكان في منطقة ما بالرجوع إلى مصادر مباشرة مثل الإحصائيات وحين تعذر ذلك يمكن الاستعانة بمصادر غير مباشرة مثل الوثائق المالية، وفي هذا الإطار إذا كانت الأبحاث الفرنسية قد استفادت في هذا المجال من مثل هذه المصادر غير المباشرة مثل سجلات الأسياد التي يدون بها بعضهم لائحة تضم مزارعيه بهدف استخلاص الضرائب، فإنه توجد كذلك وثائق تدعى بـ «الكومبوا»، وهي وثائق مالية ازدادت أهميتها انطلاقا من القرن 16م نظرا للدقة –تقريبا– التي أصبحت تمتاز بها، لكنها ليست موجهة في الأصل للمؤرخ في أول أمرها، وقد وضعت للتعريف بالطريقة التي تتوزع بها الملكية أو الطريقة التي ينظم بها المزدرع، فهي بمثابة فهرسة/ جدولة ملكيات الأرض في قرية محددة فتحدد صفة المالك وبذلك تحيل على معرفة عدد الأسر[1].

أما الدراسات الحديثة، فقد اقترحت مصطلحا متداولا منذ القرن الحادي عشر تقريبا بأوروبا وهو مصطلح «الكانون» الذي كان يشكل أساس القاعدة الضريبية، حيث تبرز اللوائح اسم الأب المسؤول عن عائلة مكونة من الأب والأم أو أحدهما بعد وفاة الواحد منهما وأبنائهم وأضاف لهم، بعض الدارسين، اثنين أو ثلاثة أفراد من الأبناء[2].

وفي هذا الإطار عرف المغرب، وفي غياب إحصائيات مباشرة للسكان، مصادر غير مباشرة يمكن الاستعانة بها في هذا المجال، من بينها في العهد السعدي «ديوان قبائل سوس»، ثم في مرحلة لاحقة وثائق «الترتيب العزيزية»، فإذا كان المصدر الأول تحدث عن «السرجة» وهي مصطلح سعدي يتكون من 75 شخصا على الأقل[3]، فإن هذا العمل لم يشمل باقي مناطق البلاد واكتفى بسوس ومكن الدارسين من الوقوف على العدد التقريبي لسكان هذه المنطقة خلال العهد السعدي، أما الترتيب والذي هو «إحصاء ما لجميع الرعية شريف ومشرف غني وفقير جندي وغيره من أزواج الحرث وما لديهم من الأنعام والخيل...»[4]، وهذا قد يفيد للوقوف على عدد الأسر وممتلكاتهم في المنطقة التي شملها الإحصاء، ثم معرفة الفئات المكونة للمجتمع وأعدادهم تقريبا.

لكن بالنسبة للمنطقة التي هي موضوع اهتمامنا لم نتوصل إلى مصادر مغربية مباشرة تمكن الباحث من تتبع التطور الديمغرافي لسكان المنطقة، وحتى محاولة التطرق للموضوع بالاعتماد على

المصادر غير المباشرة ينتابها عدد من الصعوبات، فالوثائق المالية التي تناولت الجانب الضريبي، يبدو من خلال طريقة تحديدها للضرائب المفروضة على قبائل المنطقة لا تمكن من الوقوف على عدد ولو تقريبي للكوانين أو الخيام المكونة لكل قبيلة.

وحتى في بعض الحالات النادرة التي تتيسر فيها بعض المعلومات الطفيفة، فالعملية تبدو نتائجها محدودة لظروف عدة، فمثلا حينما نتمكن من التوصل إلى تحديد المبلغ الضريبي المفروض على سكان بعض القبائل، فإن هامش الحقيقة أو إمكانية الاقتراب منها تبدو عمليا صعبة، ونسوق هنا نموذجا من خلال هذا المعطى، وهو استثناء، فهذه وثيقة تشير إلى أن « بني خالد يجمعون له مال الزكاة والأعشار ودفعوا له ثلاثة دورو لكل نفس »(5)، وكان مجمل ما على قبيلة بني خالد أن تؤديه للمخزن هو « ثمانمائة وخمس وسبعون مثقالا »(6).

إن هذه المعلومات بقدر ما هي مفيدة في المجال الديمغرافي فإنها أيضا تثير عددا من الأسئلة:

فإذا كانت عملية توزيع قيمة الواجب على السكان اعتمادا على القدر الذي تم دفع من طرف كل فرد توحي بأن عددهم في هذه الفترة كان حوالي مائتان واثنين وتسعين فردا – وهذا على اعتبار أن المثقال الواحد كان يساوي دورو واحد بحسب السعر الرسمي الذي حدد سنة 1844 (7) – فإن أول سؤال يطرح هو هل « ثلاثة دورو » تساوي ما هو مستحق بالفعل على كل فرد انطلاقا من التحديد المخزني لقيمة الواجب، أم أن العملية هي مسألة ذاتية قام بها القائد بعد أن خصم « تعويضاته »(8)؟.

ثانيا، من المتداول أن تؤدي واجبات السخرة للذي يقوم بجمعها، فهل احتسبت هنا ضمن ما هو مفروض على كل أفراد القبيلة أم لا؟.

ثالثا، هل يعني بـ « كل نفس » – وهذا بعيد الاحتمال– كل فرد كبيرا كان أو صغيرا، أم كل رب أسرة منتجا كان أم غير منتج؟، فالضريبة يجب أن تنبني على أساس أنها تقدير للواجب الشرعي المبني على المنتوج الفلاحي في البوادي(9) مثلا.

وأخيرا، وإذا كان الأمر كذلك فهل كل الأفراد قد استوفى إنتاجهم الحد الذي على أساسه يؤدون الواجب الشرعي؟.

إنها جملة من التساؤلات التي تحيط بهذا الموضوع والتي يمكن أن تجد حلا يغنينا عن الاعتماد على الكتابات الأجنبيـة، هاته الأخيرة ولأسباب عسكرية – استراتيجية حاولت وضع إحصاء يقترب من الحقيـقة مستعملة أحيانا الخيمة أو الداز في المنطقة لتحديد أعدادها وعدد سكانها، وفي أحيان أخرى تم تركيزها على عدد المحاربين لتحديد قوة القبائل، لكن هنالك من المصادر من جمعت بين عدد «الخيام أو الدور» وعدد المحاربين من مشاة وفرسان وذلك بوعيها أن الإشارة أحيانا إلى عدد المحاربين غير كاف لتبيان العدد الإجمالي للسكان.

سجل القرن التاسع عشر عموما والفترة الممتدة من سنة 1848 حتى سنة 1908 العديد من الأزمات الديمغرافية بسبب المجاعات أو الأوبئة أو هما معا وسينضاف لهما عامل ثالث يتمثل في الحروب وأساسا التدخلات العسكرية الفرنسية، مع عدم إغفال عامل آخر وهو المرتبط بالوجود الفرنسي بالجزائر والذي أدى كما سنرى لاحقا إلى اضطراب ديمغرافي مرتبط بما أحدثه من دفع لقبائل جزائرية بأكملها نحو الأراضي المغربية وكذلك من جراء تقليصه للمجال بالنسبة للقبائل المغربية وما لكل ذلك من انعكاسات قوية على الوضع الديمغرافي الهش بالمنطقة.

فمباشرة بعد سنة 1848 ستعرف المنطقة –وذلك بشكل غير مباشر– أزمة ديمغرافية كان من ورائها وباء الكوليرا الذي ضرب الشمال الغربي للجزائر وأدى إلى هجرة سكانية نحو المغرب[10]، تلتها أزمة امتدت إلى حدود سنة 1852 تمثلت في جفاف سنة 1819-1850 الذي أضر بالمحاصيل وأحدث تطاحنات بين القبائل حول المراعي.

وكانت سنة 1851 قد سجلت حرارة مفرطة صاحبها وباء الكوليرا الذي يذكر أنه قد مس بقوة جيش الجنرال دو ماك – ماهون المرابط على الحدود[11]، إلى جانب هجوم الجيش الفرنسي بقيادة دوماك-ماهون على بني درار الذي خلف خسارة مادية قدرت من طرف فرنسا بما يقارب 40000 فرنك فرنسي[12] همت المحاصيل والدواب (1800 رأس ما بين خيول وبغال)، وفي السنة الموالية أي 1852 تعرضت مطامير بني منگوش وبني خالد للنهب من طرف الجيش الفرنسي الذي استخرج ما كان بها من قمح وشعير ونقله إلى الجزائر[13].

هذا لا يعني أن الفترة الفاصلة بين سنتي 1852 و 1859 هي فترة أمن واستقرار بل تشير التقارير الفرنسية إلى عدد من المواجهات ومن بينها مواجهة سنة 1852 و 1856، ففي سنة 1852 مثلا وخلال يوم 8 و 10 ماي أغارت الجيوش الفرنسية على بني درار وقامت بتخريب المحصول الفلاحي وقدرت الخسارة الناجمة عن ذلك بحوالي 40000 فرنك[14]، هذا إلى جانب ما تذكره التقارير عن فرار العديد من القبائل الجزائرية نحو المنطقة مع ما سنته فرنسا من قرار حق المتابعة[15]، ولعل لذلك انعكاسات على وضع سكاني بالمنطقة والتي تميزت اقتصاديا بمحدودية الإنتاج، مما سيحكم على بعض القبائل بالتحرك، كما أنه سيؤجج النزاعات المحلية التي ستترتب عنها نتائج عدة.

يبقى أن التدخلات العسكرية الفرنسية ضد القبائل المغربية التي أعلنت الجهاد ومساندة القبائل الجزائرية، وباستثناء مواجهة سنة 1859 وسنة 1908 وخصوصا ضد بني يزناسن، فإنها كانت محدودة مكانيا وزمانيا، فلم تعمم على جل قبائل المنطقة ولم تكن مستديمة بل تهم أحيانا دوارا واحدا، مما يعني أن عدد الضحايا كان محدودا مقارنة مع الأوبئة والمجاعات، التي تبقى لها انعكاسات على الاستقرار السكاني عموما وعلى الجانب السيكولوجي خصوصا الذي يرسخ فكرة عدم الاستقرار ولا يعين على البحث في تطوير الإنتاج تحسبا لفترة الأزمة.

في سنة 1859 وصلت التحرشات الفرنسية بالقبائل المغربية أوجها، واستعدت فرنسا لأكبر مواجهة لها، وخير دليل على مرامي الحملة والأهداف المتوخاة نستشفه من التقرير الذي كتبه قائد الحملة بخط يده، – وهو عبارة عن رسالة سرية وجهها لوالد ديريو (**Durrieu**) وهو ضابط سامي في الهيئة المركزية لوزارة الحرب الفرنسية – الذي يوضح لنا أن العملية لم تكن لتعني فقط عين بني مطهر وبني يزناسن بل المنطقة الشرقية بأكملها بما في ذلك وجدة، وأنها لم تكن حملة تأديبية كما صرحت بذلك التقارير الفرنسية الأخرى. وليس أدل على ذلك من شروط التهيء التي تمثلت في « مئونة لخمسة وعشرين يوما، وذلك لتموين 20 ألف رجل و 5000 فرس »، مع توفير « ما يقارب 1950 سرير في القواعد الخلفية تحسبا لما ينجم عن الحرب من جرحى » وحددت « كمية الأدوية لتكفي 16 ألف رجل »، هذا إلى جانب عدد « من الأطر الطبية والمصالح الصحية »[16].

حتما إن نتائج الحملة على سكان قبائل المنطقة كانت وخيمة، والتي كانت لا محالة قد خلفت عددا كبيرا من الضحايا، تجاوزت بمرات كثيرة النتائج التي خلفتها مواجهة سنة 1856، والتي لم يتم الاستعداد لها بنفس الشكل الذي كانت عليه حملة سنة 1859، كما أنها همت فقط أولاد بن عزة ثم بشكل جد محدود باقي بني يزناسن، وترتب عنها ستون قتيلا من بينهم الخلوفي قاضي أولاد بن عزي، مع تحرك سكاني مس تقريبا جل قبائل بني يزناسن(17).

هذا مع عدم إغفال الصدامات الداخلية بين الصفوف اللفوف أساسا وبشكل عام بين حلف أنگاد وحلف بني يزناسن وذلك خلال سنتي 1856 و 1857، مع استمرار نزوح القبائل الجزائرية من حميان وأولاد سيدي مجاهد وغيرها(18).

إذن فحملة سنة 1859 قد كانت لها آثار قوية على ساكنة المنطقة مما تكون قد خلفته من ضحايا (19)، كما أن الحملة شهدت استنزافا للقبائل من الناحية المادية. فإلى جانب السطو على ما تحتويه المراسي وحرق للقرى أي النهج العسكري الفرنسي المعروف بسياسة الأرض المحروقة، فإنه قد فرض على القبائل أداء غرامات حربية، فأدت قبائل بني يزناسن ما مقداره مليون ونصف مليون فرنك، أي بقيمة (125) مائة وخمسة وعشرين فرنكا لكل بندقية (أي محارب) ومائة فرنك لكل خيمة من خيام بني يعلى وأنكاد والزكارة.

وأعقبت هذه الأزمة فترة هدوء نسبي لعلها تكون قد سمحت باسترجاع المنطقة لساكنتها، وهذا لا يعني طبعا الهدوء التام، فالصدام بين القبائل بعضها ببعض كما أن المناوشات مع فرنسا لم تتوقف، لكن على العموم فالنتائج الناجمة عنها أقل بكثير مما تسببه الجوائح.

وتأتي مرحلة عسيرة عانت منها المنطقة ضمن مجموع البلاد امتدت من سنة 1877 إلى سنة 1885، فكانت المجاعة العامة والغلاء في الأسعار مع انحباس المطر وجياح الناس، وكانت سنة 1878 « من أشد السنين على المسلمين ... فكان فيها غلاء الأسعار... ثم عقب ذلك انحباس المطر، لم تنزل قطرة، وأجيحت الناس، وهلكت الدواب والأنعام، وعقب ذلك الجوع – المغرب كله – »(20)، لقد عم الجدب والفاقة البلاد بأكملها.

وفي السنة الموالية، أي سنة 1879 ارتفع عدد الوفيات بسبب « داء الحمى »(21)، وانحبست الأمطار، واقفرت بلادنا وانقطعت المواشي »(22) و « وجود وباء الكليرا »(23)، وكتب أهل أنكاد يشتكون من انحباس المطر وضياع المواشي نتج عنها فرار ضعاف الناس نحو « بلاد النصارى »(24).

لاشك أن نتائج القحط ونفاد مخزون المراسي يؤدي إلى ارتفاع الثمن وغلاء المعيشة في حالة وجود المواد الفلاحية وينعكس ذلك على السكان وبخاصة على « ضعاف الناس »، وينهك الجسم فلا يقوى على الصمود أمام الأمراض لتتراجع القوة القادرة على الإنتاج(25).

بعد هذه الفترة بمدة، سنة 1892، ستعاني المنطقة من آفتي الجفاف والجراد، ويتحرك السكان مجددا نحو الأراضي الجزائرية بحثا عن العمل، وقبل هذه السنة عرفت بعض المواقع أزمة ديمغرافية قوية من بينها قرية صفرو، التي اجتاحها « وباء لعله التيفويد سنة 1888، كان الناس يدعونه بـ « الوبا » فقضى على ساكنتها »(26)، مما سيحدث معه ارتباك في التوزيع السكاني ويحدث فراغا في المنطقة ينضاف إلى العوامل المادية الأخرى التي تعرقل النمو.

بعد ثلاث سنوات، أي في سنتي 1885-1896 تدخل المنطقة فترة جفاف وقحط هم البلاد بأكملها، ولا تكاد المنطقة تستعيد أنفاسها لتعاودها الأزمة، فبعد سنة فقط، أي في سنة 1897، ظهرت مجاعة كبرى وعامة أيضا استمرت إلى سنة 1899 صاحبتها بالمنطقة فتن في بني يزناسن، وأخرى قامت بأنكاد وهوجمت وجدة(27).

إن كانت بعض أسباب هذه الفتن سياسيا، فلعل الأوضاع المزرية التي عليها السكان قد ساهمت كذلك في استفحال الأزمة، ولعلنا قد نستشف أن ما علنت منه المنطقة كان أشد مما كان عليه الحال في مناطق أخرى من خلال رسالتين موجهتين من السلطان عبد العزيز إلى الطريس تتعلق الأولى « بإسعاف نواحي وجدة بالقوت حيث ارتفعت الأسعار وضاقت على الناس الأرض »(28)، والثانية « بالإعلام بتوجيه ألف مد من الشعير الواردة من العرائش لوجدة »(29).

إن اهتمـام المخزن بشكل خاص بوجـدة ونواحيها يبـرز عمق الأزمة التي أصبحت عليهـا المنطقة مقارنة مع باقي المناطـق، فقد أصبحت تعاني مـن أزمة لدرجة أن سكان هذه «الناحية لا تستقبل المحلة أكثر من ليلة واحدة لغلاء الأسعار وجدب البلاد... في 2 محرم 1330هـ/ 27 يوليوز 1892م»(30).

قد يصعب قياس تأثير كل ذلك على الجانب الديمغرافي على شكل أرقام للضحايا، لكن الأكيد هو أن نسبة التطور الديمغرافي في جبال بني يزناسن عرفت تراجعا مهما بسبب الأزمات التي كانت من بينها، والأكثر قسوة، هجومات الجيوش الفرنسية على السكان.

الهوامش

1- الموادن، ن.، الضرائب والمجتمع في الجنوب الفرنسي. مجلة كلية الآداب وجدة، عدد 5، 1995، ص ص :212-211.

2- الموادن، ن.، تشكل هذه المعطيات أصل دراسة أنجزت حول العائلة تحت عنوان: «العائلة والتاريخ الديمغرافي للمغرب» مجلة كلية الآداب وجدة، عدد 6، 1996.

3- الحساني، إبراهيم، ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي، تحقيق أفا، ع. مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1988، ص14.

4- المشرفي، الحلل... م. س. ص: 257.

5- و.خ.

6- خ.ح. كناش 62، ص15.

7- تقرير -Larras; in occupation du Maroc (27 octobre 1899). Arch. Vinc

8- نسوق هنا نموذجا من بين النماذج المتداولة للتحريف الذي يقع عند تحديد القيمة الضريبية المفروضة على السكان، فقد أشارت إحدى التقارير الفرنسية أن أهل أنگاد رفضوا أداء الأعشار المفروضة عليهم من جراء حرثهم لأراضيهم خارج الحدود التي سطرتها المعاهدة الفرنسية المغربية، وذلك بدعوى أن الشيخ علي ولد رمضان يزيد من مساحة الأرض المحروثة، وازداد رفضهم حينما أكدوا أنهم لن يؤدوا إلا ما هو مسجل في اللائحة، لكن علي ولد رمضان رفض إظهار المستند. تقرير أورده ڤوانو ضمن مقاله:

Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avec l'amalat d'oujda (1873 - 1874) R.A. 1922.pp.157-158.

9- في هذا الصدد أشار جرمان عياش في مؤلفه «جوانب...» أن المخزن قد تخلى عن اعتماد الإنتاج الحقيقي للأرض والماشية كأساس لتحديد الواجب الشرعي، وذلك منذ حرب تطوان.

عياش، ج، جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860. مطبوعات نعهد الدروس العليا المغربية، الرباط، 1959، ص20.

10- تم الحصول على عدد الخيام بتقسيم عدد السكان على خمسة، وذلك لاعتماد بعض المصادر على قاعدة معدل كل خيمة هو خمسة أفراد.

11- الأرقام المسجلة هي بالنسب المئوية: 3.7 في المائة...

12- Ali Bey; op;cit., p.318 –

13- Trinthon، م.س. ص115.

14- Voinot, Les prodomes de la campagne de 1852 contre les Beni Snassen. R.A. 1913 p:343

15- نفسه، ص383.

16- برحاب، عكاشة: شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي 1873 - 1912. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية 1989. ص 132.

17- Arch.Vin -

18- Voinot, prodomes... op.cit., p.315 –

19- رسالة شخصية من De Martimprey إلى Durrieu وهو والد الضابط الذي قاد الحملة الموجهة لعين بني مطهر Arch. Vin. N!1-29.

20-- التقارير السرية المرفقة لمقال:
Voinot; Les actes d'hostilités des émigrés et de marocains surtout les Béni Snassen., R.A. 1914, p.270 à la p.328

21- من المرجح أن تكون هذه الحملة قد تم التنسيق لها، ولو بشكل غير رسمي على الأقل -ولو لم تكشف عنه الوثائق لحد الساعة -مع إسبانيا في حربها ضد المغرب أي حرب تطوان، كما أن طريقة الاستعداد للحملة يدل على أن العملية كانت بهدف الاحتلال النهائي لشرق المغرب على الأقل.

22- Voinot, Le développement et les résultats de la crise de 1859 dans les confins algérotrim, 1918 pp. 48- 49- 50-51. e et 4e 296- 297, 3! marocain R. A. N.

23- نفســـه

24- وردت في هذا الإطار إشارة هامشية ومتأخرة لوثيقة أعيد نسخها بعد أن مزق الرسم الأصلي ومواضيعها تفيد مناحي شتى من بينها وفاة شخص تعتبر عائلته أن سبب ذلك هو الجرح الناتج عن ضربة لابن عمه ويؤكد الطرف الآخر أن السبب لم يكن الجرح لأه شفي منه بل توفي بسبب الطاعون. و.خ. محرم 1279هـ /1892م. يرجح أن يكون وقع هذه الأزمة محدودا، حيث لم يمس عددا كبيرا من السكان.

25- Rinn L. Marabouts et Khouan Etude de l'Islam en Algerie. A. Jourdan Alger 1884. p. 863.

26- الناصري، م.س. ج9. ص164.

27- خ.ت. محفظة 72/70، جواب إلى العامل الطريس، 8 صفر 1279 هـ/ 1 فبراير 1879م.

28- خ.ح. محفظة 11، رسالة من قائد المهايا 4 صفر 1279هـ / 1 يناير 1880م.

29- خ.ت. محفظة 102/70 رسالة إلى الطريس. 23 محرم 1297 هـ/ 1 يونيو 1880م.

30- خ. ح. محفظة 14 بتاريخ 10 صفر 1297 هـ / 24 يناير 1880 م.